باريس

مؤتمر "الشمال" و"الجنوب" في باريس :

"النقابة" و"رب العمل" في شركة العالم الكبرى

بقلم احمد الجبيلي

مضى عام منذ اطلق الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان دعوته الى عقد مؤتمر للحوار بين ((الشمال)) و ((الجنوب)) اي بين الدول الصناعية الرأسمالية ودول العالم الثالث .. انذاك كانت ازمة النفط التي احتدمت اثناء حرب تشرين ١٩٧٣ لا تزال تجر ذيولا قريبة . وكانت هموم الطاقة تطغى ، بالتالي طغيانا واضحا على الدعوة الفرنسية . وكانت لوحدة الدول المصدرة للنفط في اوجها ، والخلاف يذر قرنه بين كبريات الدول المستهلكة ، خاصة فرنسا والولايات المتحدة ، وينخر ايضا وحدة العالم الثالث محتما السعي الى معالجة سريعة لاثار زيادة اسعار النفط على الدول الفقيرة غير المنتجة له .. وكان البون شاسعا، في اي حال ، بين مواقف ((الشمال)) ومواقف ((الجنوب)) من ازمة الطاقة .. على ان عاما من الاعداد الجاهد لهذا المؤتمر شهد تغييرات بارزة في المواقف والتحالفات رسمتها، على امتداده ، لقاءات دولية عدة .. فأمكن للمؤتمر ان ينعقد في باريس ، عند منتصف هذا الشهر ، وأن يخرج على العالم بلجان اربع سوف تعمل طوال العام المقبل على الوصول بالحوار الى صيغ تعاون جديدة بين ((الشمال)) الرأسمالي و ((الجنوب)) الراغب في الاقلاع .

والمؤتمر نفسه ، وهو ينعقد في باريس على مستوى الوزراء ، ليس سوى علامة فصل شكلية بين مرحلتين حاسمتين استغرقت الاولى منهما عاما كاملا وتستغرق الثانية عاما اخر. هذا بينما لا تتعدى مدة انعقاد المؤتمر الايام الثلاثة . اما المرحلة الاولى فكانت مرحلة الاعداد . وفيها حلت عقد تمثيل العالمين الجنوبي والشمالي ، فاستقر عدد الدول المدعوة على سبع وعشرين ، بينها ثماني دول صناعية (اعتبرت اوروبا التساعية دولة واحدة وصنفت مبدئيا في المجموعة الصناعية اربع دول مصدرة للنفط هي ايران والسعودية والجزائر والعراق وكانت الولايات المتحدة واليابان حاضرة طبعا في النواة التحضيرية) وتسع عشرة دولة فقيرة (ابرزها الهند) . هذا بينما استبعدت الدول الشيوعية قاطبة عن المؤتمر. في المرحلة نفسها جرى ايضا تصنيف المشكلات الكبرى وتحديد مواقف الانطلاق وعرض الحلول المطروحة للبحث . اما المرحلة الثانية فهي ستشهد .. هذا البحث ليظهر ، في نهايتها ، ما اذا كان ((الحوار)) سوف ينتقل بالعلاقات الرأسمالية العالمية الى حالة جديدة ، طبقا للطموح الذي اعربت عنه ، تكرارا ، دول عديدة مشتركة في المؤتمر .

ماهي المشكلات وما هي المواقف والحلول ؟

ليس تعداد المشكلات بالامر الصعب . فهو واضح في تصنيف اللجان الاربع التي خرج بها المؤتمر . لجنة للطاقة وثانية للمواد الاولية وثالثة لموارد التمويل ورابعة للانماء الصناعي . والظاهرة التي تجسدوحدة هذه المشكلات هيما يسمى تردي شروط التبادل بين العالم الصناعي والعالم الثالث ، اي التناقض النسبي المستمر لما تحصل عليه الدول الفقيرة لقاء صادراتها الى الدول الغنية . وهو ما يمعن في حفر الهوة القائمة بين الطرفين ، منذ بداية عهد الاستعمار ، ويمنع الدول الفقيرة من ((الاقلاع)) نحو النمو. وطبيعي ان العالم الثالث يقف في هذا الحوار على مواقع المطالبة . فالمفروض ان تتم التنازلات لمصلحته اساسا . بل ان مجلة ((ايكونوميك)) الباريسية تذهب الى تشبيه هذا الحوار بالصلة بين النقابة ورب العمل. لكن ما يستغرب ، للوهلة الاولى ، هو ان رب العمل ، في هذه الحالة ، (اي الدول الصناعية) كان صاحب الدعوة الى الحوار. وسر هذا الكرم المستهجن سر مكشوف . فان ((النقابة)) قد احدثت في العامين الاخيرين — من طرف واحد غالبا — بعض الفوضى في المصنع .. وكان ابرز مظاهر ذلك ، بطبيعة

الدكتور كيسينجر ووزير النفط السعودي

الحال ، مضاعفة اسعار النفط . ولما كان رب العمل قد وجد نفسه مضطرا الى الدفع ، فانه عمد الى بسط مائدته المستديرة — شكلا — في سياق مسعى لاعادة صياغة العلاقة كلها . لذا لا يمكن القول ان المطالب في هذا الحوار تطرح من جهة واحدة . اذا كان العالم الثالث يبرز تردي شروط التبادل العالمي ، فان الدول الصناعية ترغب في بحث ردود فعله ازاء هذا التردي ، ما ظهر منها وما يمكن ان يظهر .

لعبة اميركا الدائمة

وقد كرست الولايات المتحدة خاصة جهدها المتصل ، لشق معسكر الخصوم ، في شأن ردود الفعل وفي شأن المطالب. فهي قد سعت اولا الى حصر البحث ، ما أمكن ، في مشكلة النفط واسعاره . وغايتها من ذلك ان تبقى سائر القضايا — وخاصة ما يتصل بالمواد الاولية الاخرى وبضمان موارد الدول المتخلفة من صادراتها — خارج التداول. وهو أمر رفضته الدول المتخلفة ، وكان من نتائج رفضها اياه تشكيل اللجان الثلاث الاخرى . غير ان قضية النفط عادت فاستغرقت مناقشة المؤتمر العلنية ، خلال ايام انعقاده الثلاثة ، حين حاول كيسنجر في لفتة « عطف » واضح المرمى على الدول الفقيرة — ابراز تضرر هذه الاخيرة من رفع كلفة الطاقة على انه هو المشكلة الكبرى الماثلة امام المؤتمر . وليس من يدري ان كان طغيان الطاقة هذا على سائر اغراض الحوار سوف يرافق عمل اللجان المنبثقة عن المؤتمر ، هي ايضا ، في غضون الشهور المقبلة .

جهدت الولايات المتحدة ايضا ، على امتداد سعيها لتغليب مشكلة كلفة الطاقة، في شق العالم الثالث الى فريقين : فريق مصدري النفط الاغنياء وفريق مستهلكية الفقراء. واذا كان هذا الجهد قد ظهر في خطاب كيسنجر المشار اليه اثناء المؤتمر ، فهو في الواقع ، مستمر منذ مرحلة التحضير. وقد كان من ابرز علاماته تصنيف الدول النفطية ، في صيغة الدعوة نفسها ، بين الدول الصناعية ، اي بين دول الشمال . وهو ما رفضته العراق والجزائر ، حين شددتا على انتماء دول النفط الى العالم الثالث واكدتا — ومعهما ايران في هذه النقطة — ان المواجهة الرئيسية في المؤتمر، ليست بين الدول النفطية والدول غير النفطية بل هي بين العالم الصناعي والعالم الثالث . وكانت الحجة الرئيسية ، في هذا الصدد ، ان الدول المصدرة للنفط تخصص ٢،٧ بالمائة من ناتجها القومي القائم كل عام ، معونة للدول الفقيرة. هذا بينما لا تتعدى النسبة ذاتها ، في حالة الدول الصناعية ٠،٣ بالمائة من الناتج القومي لهذه الاخيرة . ولا يفوتنا بالطبع ان الموقف من الولايات المتحدة ليس واحدا في منظمة الدول المصدرة للنفط ذاتها . فقد لمع صوت وزير النفط السعودي اخر مرة في لقاء فيينا مرددا التحذير الاميركي من المبالغة في زيادة اسعار النفط بحيث يختل جهد العالم الرأسمالي للقيام من كبوته العامة ..

عملت الولايات المتحدة اخيرا على شق

وزير النفط السعودي خارجا من القاعة .

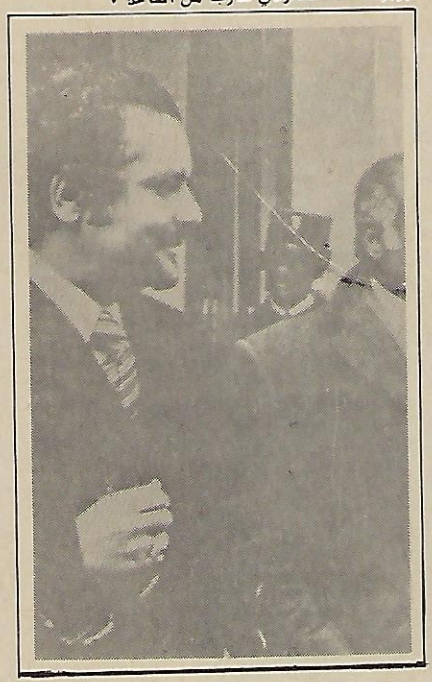

الصوت الاوروبي الموحد ، حذرا من مزايدته عليها في التجاوب مع مطالب العالم الثالث ، وهي مزايدة يفرضها غياب النفط عن ارض القارة الاوروبية وشدة حاجتها الى المواد الاولية والاسواق. وكان حصان المحاولة الاميركية بريطانيا . والعلاقة العضوية بين بريطانيا والولايات المتحدة معروفة السمات، وهي قد كانت ، طوال السنوات الماضية ، القيد الرئيسي على انخراط المملكة المتحدة الكامل في الجماعة الاوروبية . وحين انعقد المجلس الاوروبي في روما ، عند بداية هذا الشهر (وهو مجلس يضم رؤساء حكومات الجماعة ثلاث مرات في العام) قدم ولسون مطلبا غريبا .. وهو ان يكون لبريطانيا تمثيل منفصل في مؤتمر الشمال والجنوب ، على ان يكون للدول الاخرى — باستثناء هولندا اذا شاءت تمثيل موحد . وكان المبرر المعلن هو ان بريطانيا باتت اولا دولة بين كبيرات الدول المنتجة للنفط (من بحر الشمال) وانها ثانيا « عاصمة » العالم المالية (سوق النقد في لندن) وانها ثالثا ادرى الدول بالعالم الثالث (امبراطوريتها السابقة) ! .. وكان الغرض من هذا المطلب دق اسفين بريطاني بين الدول النفطية ودق اسفين اخر بين دول الكتلة الاوروبية ، اي ، بالنتيجة ، منح بريطانيا — بالتنسيق مع الولايات المتحدة — عضوية جميع الكتل الممثلة في المؤتمر تقريبا . وكان طبيعيا ان يجابه الاوروبيون ، وفرنسا في مقدمتهم، هذا المطلب البريطاني بالرفض الشامل مكتفين باعطاء بريطانيا الحق في الادلاء بوجهة نظر « تستكمل » الرأي الاوروبي الموحد.

ذلك ان اوروبا كانت قد مهدت لحوار الشمال والجنوب في مؤتمر لومي حيث ضمنت لست واربعين دولة من العالم الثالث (هي مستعمراتها السابقة) استقرار قيمة صادراتها الى اقطار السوق المشتركة . وكانت ايضا منذ العام ١٩٧١ قد بدأت تطبق نظام « الافضلية المعممة » مستهلة به دخول سلع العالم الثالث الى اسواقها . هذا عدا الحوار العربي — الاوروبي وعدا اتفاقات مبعثرة هنا وهناك قيمتها عشرات المليارات .. هذا كله يرسم سمات الطريق الجديد الذي اختطته اوروبا في علاقاتها مع العالم الثالث — وان كان يرسم ايضا حدود جدته — وهو ذاته الطريق الذي تريد اوروبا ان تعرض سلوكه في المؤتمر ، على العالم الثالث ، فترفض كذلك دمج موقعها بموقع اميركي ما زال

بعيدا عن الصورة القابلة لاستدراج رضا الدول المتخلفة .

حكاية النقابة ورب العمل

اشارة اخيرة ، بصدد الاعداد للمؤتمر. وهي ان كل دولة — باستثناء الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية واليابان — سوف تكون ممثلة في لجنتين من لجان المؤتمر . أما الدول الاتفة الذكر فهي عضو في اللجان الاربع جميعا ذاك يعود بنا الى حكاية النقابة ورب العمل. فكل فرع من فروع النقابة (اي كل دولة في العالم الثالث) يفاوض رب العمل على مصالحه الجزئية (مثلا دول النفط تفاوض على مسائل الطاقة واستقرار المواد المالية ولا تتدخل في المسائل المتصلة بالمواد الاولية الاخرى) .. أما رب العمل (الدول الصناعية الكبرى) فهو مفاوض شرس على جميع الجبهات تحت هذا الرمز المباشر يبرز تفاوت اصيل في العلاقة بين الطرفين لن يكون في وسع المؤتمر ان يزيله من ارض السوق الرأسمالية العالمية .

لا يغطي ما سبق سوى وجه واحد من القضايا المتصلة بالمؤتمر وهو الوجه المتعلق بجدول الاعمال وبصراع القوى (الذي سيستمر) لتحديده . يبقى جوهر الحلول المتداولة في شأن بنود جدول الاعمال المذكورة وجوهر المواقف المتناحرة او المؤتلفة حول هذه الحلول . ذاك ما تعرضه « ايكونوميا » في مقالة مختارة ، نعمد الان الى تقديم ابرز ما فيها .

في صدد المواد الاولية ، وبينها النفط ، يتقدم العالم الثالث بمطالب اربعة : من رفع المستوى الراهن للاسعار الى تعديل الاسعار الجديدة دوريا لتحاشي حركة التضخم في الغرب ، وخاصة ما يتصل من هذه الحركة باسعار مستوردات العالم الثالث الغربية المنشأ ، الى تعويض الربح الفائت على العالم الثالث حين تنخفض اسعار المواد الاولية نتيجة لقلة الطلب ، الى ضمان الاسواق بحيث لا يتعرض الطلب لتموجات فادحة .. أما النفط فقد تغيرت طبيعة موقف الدولة الصناعية من أسعاره بعد ان باتت عودتها الى ما يشبه المستوى السابق على حرب تشرين أمرا ميؤوسا منه . تحاول الولايات المتحدة اليوم — وهي السباقة في تطوير وضع الاسعار القائم لصالح ابحاثها الجديدة. لذا تطلب تحديد سعر ادنى للنفط لا يكون مرتفعا بحيث يدفع عجلة التضخم ولا يكون منخفضا بحيث يجعل المصادر الجديدة العالية الكلفة عديمة الربح ..

واما المواد الاولية الاخرى فمعظمها يستحيل رفع اسعاره بالنسبة التي شهدتها أسعار النفط . ذلك أن تلك المواد متى جاوزت سعرا معينا امكنت الاستعاضة عنها بمواد طبيعية او صناعية بديلة . لذا يستبعد أن يكون رفع اسعارها ذا وقع كبير على موارد الدول المتخلفة او على نفقات الدول الصناعية ، خاصة وان تلك الاسعار قد شهدت ارتفاعا ملحوظا — في اعقاب سعر النفط — خلال النصف الاول من العام الماضي . هذا ولا تتجاوز الكلفة الاجمالية لهذه المواد على الدول الغنية مليارات اربعين من الدولارات . أما كلفة النفط المستورد وحده فوصلت ، في غضون العام الفائت، الى مائة مليار . ثم ان جانبا من الفائدة في رفع أسعار المواد الاولية يعود على بعض الدول الصناعية ذات الحجم القاري . فان نصف الصادرات العالمية من المواد الخام يأتي من هذه الدول (الولايات المتحدة ، استراليا ، كندا) .. وهي ايضا اقطار ذات ثروة زراعية ضخمة لا بد أن تزداد ضخامة برفع الاسعار . أما الاطراف المتضررة فهي خاصة اقطار اوروبا الغربية واليابان .. وأما تأثير الرفع المحدود لاسعار المواد الخام على معدلات التضخم فهو ، حسب تقدير الخبراء ، بالغ الانخفاض ..

من الخطأ اذن مجاراة ظن شائع مفاده أن الاسعار الاساسية للمواد الاولية هي مثار الجدل الاكبر بين اغنياء العالم وفقرائه. فليس في وسع اية مادة هامة ، غير النفط ان تثب باسعارها وثبة اسعار النفط ... غير ان الجدل يبلغ اقصى حدته حين تطلب الدول الفقيرة توأمة النسبة الدورية لرفع اسعار صادراتها مع معدل التضخم في الدول الصناعية ، خاصة معدل التضخم في اسعار مستورداتها من هذه الدول . وما كانت التوأمة المذكورة لتثير هذا الغبار كله لو أن الدول الصناعية قادرة على الحد من التضخم في ديارها اتقاء للتضخم المرتقب في اسعار الخامات . لكن الامر ليس في يدها والتوأمة تدفع فعلا عجلة التضخم الجهنمية. وليس غريبا أن تبلغ هذه العجلة اقصى سرعتها في حالة السلع المعدة للتصدير الى العالم الثالث . كشف شاه ايران نفسه ان كلفة المجمع البتروكيميائي الواحد ارتفعت، في عام واحد ، من مليار دولار الى مليار وثمانمائة مليون . ذلك ان الدول الغنية تعول على صادراتها لاعادة امتصاص الفوائض المتجمعة في العالم الثالث بادنى كلفة ممكنة .

المفرش الابيض لليوم الاسود

أما الحل البديل الذي تنظر اليه الدول الغنية بعين الرضا — مبدئيا — فهو المشاركة

الدكتور كيسينجر ووزير الخارجية البريطاني خارج قاعة المؤتمر.

في ضمان موارد العالم الثالث من صادراته يتأتى ذلك عن طريق انشاء صندوق تخبيء فيه الدول الفقيرة قرشها الابيض ليومها الاسود . حتى حل اليوم الاسود — أو السنة العجفاء — امكن للدولة المتضررة ان تسحب من الرصيد المشترك ما يعيد دخلها من التصدير الى حالته الطبيعية او الى دونها بقليل . ويكون على الدول الغنية ان تغدق في هذا الصندوق نسبة مقطوعة من ودائعه . هكذا تضمن الدول الغنية ثبات طاقة الفقراء على الاستيراد اذ تشترك في تجنيب هذه الطاقة تقلبات المواسم ! ولا يخفى ما في ذلك من عامل استقرار لموازين المدفوعات في الدول الغنية نفسها ومن مكافحة التضخم .

المشكلة الثالثة — بعد البترول والمواد الاولية — هي مشكلة التمويل . اذا كانت الدول الغنية ترفض زيادة حصة الفقراء من

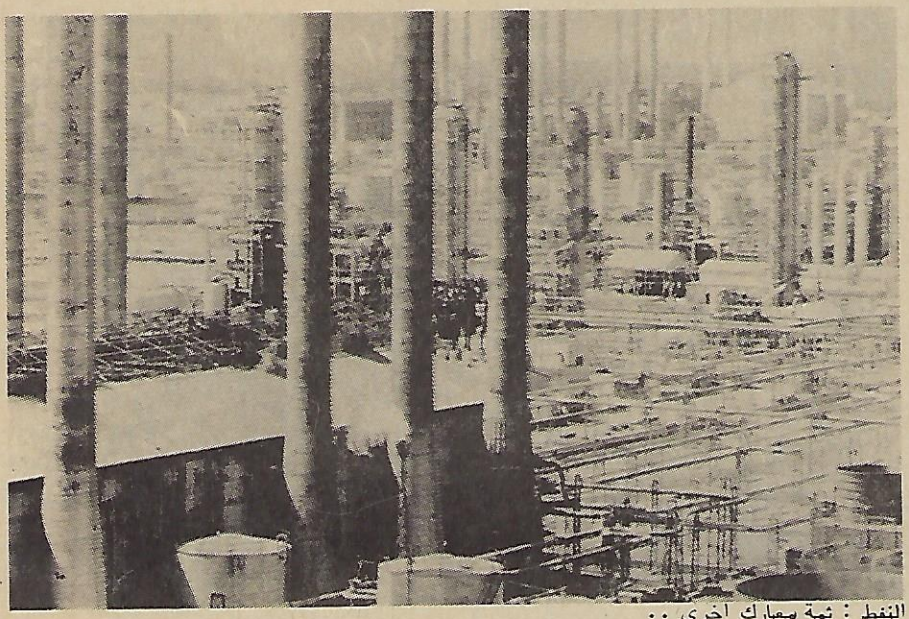

النفط : ثمة معارك أخرى ..

الجبنة العالمية (اذ ترفض ادخال تعديل ذي شأن على موقع الخامات في قيمة الانتاج العالمي وتجهد لتحميل الفقراء انفسهم معظم كلفة استقرار وارداتهم) فمن اين يتوافر المال لهذا « النمو » الذي صار كلمة سرمعلنة بين انظمة العالم الثالث جميعا وشعوبه؟ يقول الاغنياء ان الاموال لا بد ان تأتي من المعونات . والمعونات ثلاثة اصناف . منها ما يقدمه الاغنياء مباشرة ، وهو عالي الكلفة سياسيا لان اقراره يستلزم موافقة البرلمانات! ومنها ما يتأتى عن بيع الذهب المكدس في صندوق النقد الدولي وهو يزيد في التضخم. لا يبقى اذن سوى « المعونة الخاصة » اي استثمار الرساميل الغربية في العالم الثالث او رساميل «الشمال» في « الجنوب » . وهو أمر له حوافزه في «الشمال» حيث تشهد معدلات الربح من الاستثمارات المحلية تدنيا مضطردا . لكنه يقتضي ضمانات من الدول التي تتجه اليها الرساميل . طلبا لمعدلات ربح فاحشة تبيحها تدني كلفة اليد العاملة المحلية والخامات والخدمات ، الخ .. اي ان الكلفة السياسية مفروضة هنا على العالم الثالث. وأحد وجوهها (عدا الولاء السياسي للغرب او الامتناع عن اثارة المشكلات في وجهه على الاقل) تبعية اقتصادية جديدة . فثمة تقسيم جديد للعمل ، على النطاق العالمي ترتسم معالمه شيئا فشيئا . تنتقل الصناعات التقليدية (النسيج ، ادوات التجهيز المنزلي والسيارات ، الصناعات الغذائية الخ) نحو العالم الثالث ، بينما يتخصص

الذرة ، الفضاء ، الطيران ، الخ) بحيث تتأبد تبعية جديدة — عدا تبعية التمويل — هي التبعية التكنولوجية . اذا كان هذا الانتقال — الذي بدأ — سيبقى جزئيا بالضرورة فهو في جزئيته نفسها يحتاج الى ضمانات ضد التأميم خاصة يسعى كيسنجر الى اعطائها صفة عالمية ، داعيا الدول المتخلفة الى تدبر امور نموها مع الشركات المتعددة الجنسيات، متنصلا باسم دولته من تبعية التخلف ..

الحواجز الجمركية بين العالمين

هذا التصنيع الذي تتولاه الشركات الامبريالية في « الجنوب » هل تصل سلعه الى الشمال ؟ ذاك يطرح مشكلة اخيرة هي مشكلة الحواجز الجمركية بين العالمين .... ودول الشمال مستعدة للتخفيف من هذه الحواجز .. ولكن ببطء . فان غزو السلع الرخيصة يتسبب حين يكون كثيفا ، في بطالة تعاني الدول الصناعية منها ، على اي حال . وذلك دون ان يستفيد المستهلك كثيرا من الرخص . فالشبكة التجارية كفيلة بمضاعفة السعر مرات ، بحيث ان القميص الذي يصدر من هونغ كونغ بعشرة فرنكات يصل بثمانين فرنكا الى يد المشتري الفرنسي .. لذا لا ينتظر ان يصل المؤتمر في هذا الشأن الى قرارات باهرة . بل ان تخفيف الحواجز سوف يماشي ، في بطئه ، انجاز ما يمكن

هكذا تكون الوجهة الرئيسية لهذا المؤتمر هي « ترتيب » الوضع القائم بين « الشمال » و «الجنوب» لا تغييره . وهذا طبيعي . فلا يمكن ان يتمخض مؤتمر عن تغيير من تلك التي لا تفرضها ، عادة ، الا معارك تتم خارج المؤتمرات وتكتفي المؤتمرات بتنسيق نتائجها . وحين نقول — مع « ايكونوميا » — ان «الجنوب» يقف من « الشمال » موقف النقابة من رب العمل ، نعني ان طبيعة الوقفة ترسم حدود المطالب . واذا كانت كلمة « النمو » قد صارت طلسما يجوب اليوم ازقة العالم الثالث وبراريه ، فان موقع الانطلاق نحو نمو لا يجدد التبعية — ومعها النهب — ليس موقع التفاوض مع الدول الغنية . بل هو التغيير الذي يحدد من الداخل اولا معنى هذا التفاوض . والدول القليلة التي شهدت ، في العالم الثالث ، تغييرا في انظمتها يسمح بنمو ذاتي المركز خاضع لرقابة الجماهير ، هي وحدها التي تستطيع الوقوف اثناء المفاوضات موقف النذير والخصم — من دول الشمال ، رغم التفاوت في الحجم والثروة . اما سائر « الجنوبيين » ، اكانوا يدينون بالرأسمالية « الحرة » ام بالرأسمالية البيرقراطية ، فهم متباينو الاوضاع والمكاسب الراهنة او المرتقبة . فمنهم من جعله رب العمل — او هو يجعله اليوم — مدير قسم في شركة العالم الكبرى ومنهم من يتطلع بخجل